

علاقة الإنفاق الحكومي بالعجز التوأم في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1970-2020

The relationship of government spending with the twin deficit in Algeria – empirical study for the period 1970-2020-

نورة بوعلاق^{1*}، سمير آيت يحي²

¹ جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، nou.ra.boualleg@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، samir.ait-yahia@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2023/01/21

تاريخ القبول: 2022/11/10

تاريخ الإرسال: 2022/08/26

ملخص :

هدفت الدراسة للبحث عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2020 ، وقد تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بينما تمت الاستعانة بسببية غرانجر وسببية توداياماموتو لتحديد اتجاه العلاقة بينهما وأي منهما يؤثر في الآخر. أظهرت نتائج اختبار جوهانسون وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم، كما أكدت نتائج سببية توداياماموتو على وجود علاقة في الاتجاهين بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة، في حين بينت نتائج سببية غرانجر وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الميزان التجاري، وانعدام العلاقة في الاتجاه المعاكس، فضلا عن ذلك أكدت نتائج سببية توداياماموتو على وجود علاقة سببية تتجه من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري. الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، العجز التوأم، عجز الموازنة، عجز الميزان التجاري، الجزائر .

تصنيف: JEL: C51، H62، E62، F32

Abstract :

The study aims at searching for the relationship between government spending and the twin deficit in Algeria during the period between 1970-2020, and the cointegration test was relied upon to reveal the existence of a cointegration relationship between the study variables, while granger causality and toda-yamamoto causality were used to determine the direction of the relationship between them and which of them affects the other. Johansson test results showed that there is a long-term equilibrium relationship between government spending and the twin deficit, and Todayamamoto causal results confirmed a two-way relationship between government spending and the budget deficit, whereas Granger causal results showed that there is a causal relationship in one direction that goes from government spending towards the trade balance deficit, and the absence of a relationship in the opposite direction. In addition, Toda-yamamoto causal results confirmed the existence of a causal relationship that goes from the budget deficit towards the trade balance deficit.

Keywords: government spending, twin deficit, budget deficit, trade balance deficit, Algeria.

Jel Classification Codes : C51, H62, E62, F32

توطئة

تعد دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم من أكثر النقاشات حيوية بين الاقتصاديين وصانعي السياسات، حيث ظلت العلاقة بينهما غير واضحة ولم يتم الفصل فيها بشكل حاسم، وهو ما دفع بالكثير من الباحثين لتتبع العلاقة القائمة بينهما. إذ يعد الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية الهامة التي تستخدمها الدولة بغرض تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك عن طريق تخفيض أو إحداث زيادة من أجل معالجة الاختلالات التي تطرأ على مستوى الاقتصاد، نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الأخير في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ذلك تسيير مصالح الحكومة.

بما أن ظاهرة العجز التوأم تعتبر من بين المشاكل التي تعاني منها أغلب البلدان، ظهرت مدرستين فكريتين تطرقتا لدراسة العلاقة بين كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، حيث افترض المنهج الكينزي وجود علاقة في اتجاه واحد تتجه من عجز الموازنة نحو الميزان التجاري، بينما جاء المنهج الريكاري وكان معارضا لما جاء به المنهج الكينزي، فهو يدعم فرضية عدم وجود علاقة تربط بينهما.

والجزائر كغيرها من الدول التي نشأت عندها ظاهرة العجز التوأم، إذ أن أغلب حالات عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري تنتج نتيجة توافق وتكرار تسجيل وقوع عجز في كل منهما في نفس السنوات، ذلك أن العجز التوأم ما هو إلا انعكاس لاختلال الذي يطرأ على الهيكل الاقتصادي للبلد .

إشكالية الدراسة :

على ضوء ما جاء في المقدمة يمكن طرح الإشكالية الآتية:

فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 ؟

فرضيات الدراسة:

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

-توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1970-2020

-هناك علاقة متبادلة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1970-2020

-هناك علاقة في اتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي وعجز الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2020

-توجد علاقة في الاتجاهين بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2020

أهمية وهدف الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع ذو أهمية بالغة لدى الاقتصاديين، والباحثين في هذا المجال .بحيث تتجسد الأهمية في التركيز على إبراز العلاقة القائمة بين كل من الإنفاق الحكومي والعجز التوأم، التي تلعب دور كبير في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي للبلاد، ذلك بالاعتماد كل من سببية غرانجر (Granger) وسببية (Toda-Yamamoto) ، فضلا عن ذلك تم الاستعانة باختبار التكامل المشترك لإظهار العلاقة بين متغيرات الدراسة . بينما يتمحور الغرض الرئيسي من الدراسة في البحث عن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر، وإبراز اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي وكل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، فضلا عن ذلك توضيح ما إذا كانت هناك علاقة بين كل من العجزين.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على منهجين، تمثل الأول في المنهج الوصفي التحليلي، ويتجلى استخدامه في الجانب التحليلي من الدراسة، أما الثاني فينعكس في منهج القياس التجريبي، من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2020 ، باستخدام سببية Granger ، وسببية Toda-Yamamoto ، واختبار التكامل المشترك، وقد تم الاعتماد على عدة برامج منها: Excel, Microfit, Stata, Eviews. : هيكल الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين سبقتهما مقدمة، حيث تطرق الجزء الأول: تشخيص الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر، بينما ناقش الجزء الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية، لتختتم الدراسة بجملة من النتائج المتوصل إليها وبعض الاقتراحات .

الدراسات السابقة :

ظهرت العديد من الدراسات التطبيقية التي تحاول شرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم، وأخرى تطرقت لدراسة العلاقة بين العجزين، فمثلا (وجد) شالي و هاني، (2018) أنه توجد آثار سلبية ظهرت مع التوسع في عجز الموازي والذي يتم تغطيته عن طريق تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإصدار كتلة نقدية دون وجود مقابل لها على مستوى البنك المركزي. كما أشار تمار، (2018) إلى غياب العلاقة السببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري. وأكد عمر ساسي و يخلف مسعود، (2018) على انعدام العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب التجاري، وعدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما. غير أن عمر علي و بديع عبد العزيز، (2019) وجد أن هناك علاقة طويلة المدى بين العجزين وذلك ما وضحته نتائج اختبار التكامل المشترك، كما أشارت نتائج سببية غرانجر لوجود علاقة سببية بين العجزين في الاتجاهين. ووفقا جليط و بن شوقي، (2020) توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من رصيد الميزانية إلى رصيد الحساب التجاري، أي أن العجز المالي يتسبب في حدوث العجز في الميزان التجاري، فضلا عن ذلك فإن فرضية عجز التوأم لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الجزائري بمفهومها النظري الكامل. وخالفه في ذلك ضيف و وعيل، (2020) حيث وجدوا أن نظرية العجز التوأم محققة في الاقتصاد الجزائري بصورة واضحة، غير أن شرحها لا يخضع للنظرية الكينزية والريكاردية، ذلك أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي. ووجد حداد و خاشعي، (2021) أن هناك علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق العام والميزان التجاري في الأجل الطويل.

1. تشخيص الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1970-2020.

1.1. تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2020.

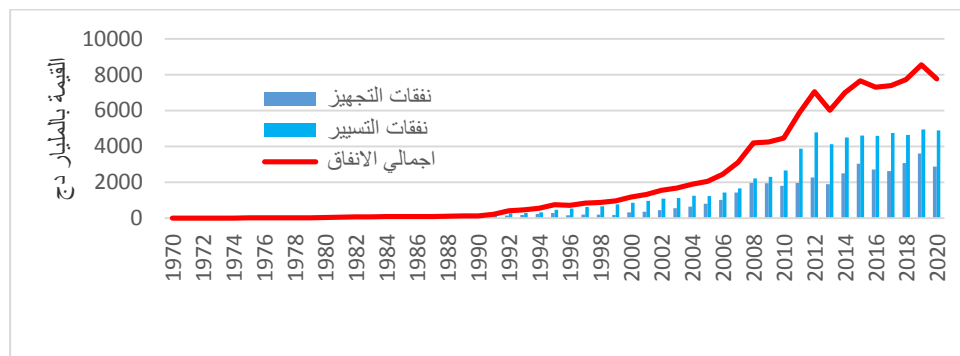
قبل الشروع في تحليل تطور الإنفاق الحكومي كان لابد من الإشارة إلى تعريف الإنفاق الحكومي، حيث تعددت تعاريف هذا الأخير وتنوعت بتعدد الباحثين والدارسين، ومن بين تلك التعاريف يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر. عرف أحمد الشمري و محمد الدخيل، 2019 ، صفحة (5) الإنفاق الحكومي على أنه: أداة للسياسة المالية تنفق لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى المشتريات الحكومية للسلع والخدمات والمدفوعات التحويلية. وأشار نوراشيدا وآخرون (Norashida, Zulkornain, Gul, & Mohd Mansor, 2018, p. 401) الإنفاق الحكومي هو استراتيجية التدخل الحكومي لتعويض السوق الفاشلة وضمان استمرار النمو الاقتصادي، وتسريع النمو من خلال تعزيز فرص العمل وبالتالي الحد من الفقر. بالنسبة الجبوري و محمد الزاملي، 2014 ، صفحة (192) الإنفاق الحكومي هو مجموعة من النفقات التي تنفقها الدولة على شكل مبلغ معين من المال خلال فترة زمنية محددة من أجل تلبية احتياجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة .

شبه كل من بيكوك ووايزمان تطور الإنفاق الحكومي عبر الزمن بالرجوع إلى فرضية الأثر الإزاحي Displacement effect بمثابة الهضبة التي تتخللها ارتفاعات. غير أن هاته الارتفاعات مترابطة مع أوقات الحروب أو الاستعداد لها (Ramachandra, 1993, p. 10). علاوة عن ذلك إنه في الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على اعتبارها موضوع الدراسة، فإنه زيادة على الأسباب التي

تحدث تعرجات في الإنفاق الحكومي هو أنها تتركز بدرجة كبيرة على الإيرادات الرعية الخارجية، وهي بدورها عرضة لتقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية) بدروني، بلقلا، و بن مريم ، أبريل 2021 ، صفحة (399).

يتضح جليا انطلاقا من الشكل أدناه رقم (1) أن الإنفاق الحكومي شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1970-1979 ، حيث كانت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة تتبع مخططات تنموية لتحقيق عدة أهداف كالحدا من البطالة، وإقامة نسيج صناعي متكامل، وحتى تستطيع الجزائر بلوغ هاته الأهداف لجأت لإتباع سياسة إنفاق توسعية، ليرتفع إجمالي الإنفاق الحكومي من 5.876 مليار دج سنة 1970 مقابل 33.515 مليار دج سنة 1979 ، ويرجع السبب الكامن وراء هذه القفزة إلى النموذج التنموي الذي طبقته الحكومة، وكان يعتمد على الصناعات المصنعة التي استلزمت استثمارات ضخمة، عن طريق العديد من المخططات منها المخططات التي تزامنت مع هذه الفترة، وهي المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) عثمانية و آيت يحيى، 2019 ، صفحة (33).

الشكل (1): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel باستعمال بيانات متوفرة على الموقع:

-البنك المركزي متوفر على الموقع <http://www.banc-of-algeria.dz> :

<http://www.ons.dz> -الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الموقع <http://www.ons.dz> :

<http://www.aps.dz> -مشروع قانون المالية متوفر على الموقع <http://www.aps.dz> :

كما تشير الأعمدة البيانية الموضحة في الشكل أعلاه أن نفقات التشغيل والتجهيز سجلت ارتفاع خلال فترة الثمانينات خاصة مع بداية النصف الأول، ليقدر إجمالي الإنفاق الحكومي 44.016 مليار دج سنة 1980 مقابل 124.5 مليار دج سنة 1989 كأعلى نسبة خلال فترة الاقتصاد الموجه وهو ارتفاع معتبر، ونسبة نمو متوسطة قدرت بـ 12.66%، إلا أن هذه الزيادة ارتدت خلال النصف الثاني من نفس الفترة . والسبب الكامن وراء ذلك الأزمة النفطية 1986 التي كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، ما أدى إلى ظهور بوادر الانهيار نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط، الذي بين هشاشة وضعف مكونات النظام الاقتصادي الجزائري) بن سبع، 2012 ، صفحة (32). وقد تزامنت الفترة 1980-1989 مع كل المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) إلا أن الأزمة النفطية 1986 حالت دون تحقيق الأهداف، ويرجع ذلك لتبعية إيرادات الحكومة لعوامل خارجية من الصعب التحكم فيها، ويرجع السبب إلى انهيار أسعار برميل النفط إلى 13 دولار للبرميل، حيث انخفضت إيرادات الحكومة من 9.66 مليون دولار سنة 1985 لتصل إلى 5.16 مليون دولار سنة 1986 ، بنسبة 46.58% في إطار هشاشة المواد الوطنية الأخرى في تلبية متطلبات الطلب الوطني والتصدي للالتزامات الخارجية، انجر عنها التوجه نحو إصلاحات ذاتية وأخرى تحتويها السلطات النقدية والمالية الدولية، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي والمالي (بليلة، 2017 ، صفحة (32).

كما تم تسجيل ارتفاع في وتيرة الإنفاق الحكومي من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 212.1 مليار دج سنة 1991 لترتفع النفقات الكلية إلى 759.6 مليار دج سنة 1995 ، ويعود السبب في ذلك لارتفاع أسعار البترول، إذ بلغ سعر البرميل 23 دولار سنة 1990 واستمر إجمالي الإنفاق الحكومي في الارتفاع إلى غاية 724.6 مليار دج سنة 1996 أين انخفضت رغم الزيادة المستمرة للإيرادات

وتطبيق برامج التعديل الهيكلي " برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، بالإضافة إلى القيام بالتطهير المالي للمؤسسات، كما تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر الاقتصاد الحر. ارتفع الإنفاق الحكومي سنة 1997 بمبلغ قدر 845.1 مليار دج مقابل 724.6 مليار دج سنة 1996 ، لتواصل هذه النفقات في الارتفاع إلى غاية 961.7 مليار دج سنة 1999 وقد بلغ 3676.0 مليار دج سنة 2009 ، بناتج محلي إجمالي قدره 9968.0 مليار دج، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من 17.44 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 36 دولار سنة 2004 بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006. مقابل 3108.5 مليار دج سنة 2007 ، ليلغ نمو نفقات الميزانية 4175.7 مليار دج سنة 2008 ، إذ ترجم الجهد الميزاني الذي تم بذله من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف برامج الإنفاق الحكومي بزيادة أسرع في نفقات الاستثمار مقارنة مع الزيادة في نفقات التشغيل (سنة 2008 بنك الجزائر، 2009 ، صفحة 107) بعد الانخفاض الحاصل في نفقات التشغيل خلال سنة 2013 والذي بلغ ما نسبته 13.6% إلى 4131.5 مليار دج، ارتفع مرة أخرى إلى 4494.3 مليار دج سنة 2014 ، أي بزيادة نسبتها 8.6% ، إذ أن هذه الزيادة في النفقات التشغيل (354.8+ مليار دج) ناتجة بشكل رئيسي عن التحويلات الجارية، بما في ذلك الخدمات الإدارية (246.5 مليار دج)، وبدرجة أقل من نفقات التجهيز (131.3 مليار دج). (أما نفقات التجهيز التي بقيت مستقرة في الاتجاه بين سنتي 2008 و 2011، فقد ارتفعت إلى 2275.5 مليار دج سنة 2012 لتراجع إلى 1892.6 مليار دج سنة 2013 ، وفي سنة 2014 وسجلت أكبر زيادة لها منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أي 601.3 مليار دج) نمو (Banque d'Algérie, Juillet 2015, pp. 31.8%). (69-68) للتمييز الفترة الممتدة من 2015-2020 بتذبذب في إجمالي الإنفاق الحكومي ما بين ارتفاع وانخفاض، ومن المعروف أن هذه الفترة تمثل الفترة التي اتبعت فيها الحكومة الجزائرية "برنامج توطيد النمو الاقتصادي" 2015-2019 وهذا كله في سبيل النهوض بالاقتصاد الجزائري ودفعه نحو الأمام.

2.1 تطور العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة: 1970-2020

يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة، وهما كما يلي:

- **التكافؤ الريكاردى**: ينص على عدم وجود علاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة، وهذا راجع لانخفاض حجم الضرائب، بعبارة أخرى انعدام العلاقة بين عجز الموازنة الناتج عن التقلص في الضرائب، وعجز الميزان التجاري ذلك أن تخفيض الضرائب وعجز الموازنة لا يكون اجراء مؤقتا، بحيث سيعمل الأفراد بدفع الضرائب التي تم تخفيضها في المستقبل، وعليه إن العملية لا تمثل تأجيلا لدفع الضرائب وعجزا مؤقتا في موازنة الحكومة وتقليص في الادخار الحكومي، تعمل على تعويضه ارتفاع الادخار الخاص، ومنه لن يؤدي أي تأثير على الادخار الكلي ولا حتى على الميزان التجاري) تمار، 2018 ، صفحة 255.

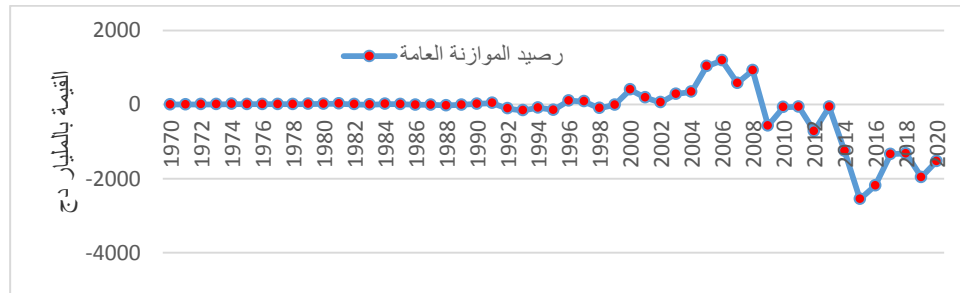
- **المقترح الكينزي**: يفترض المنهج الكينزي وجود علاقة مباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة) في نظام معدلات صرف مرنة (سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما ينجر عنه ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وعليه ستصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري) جديتاوي و طراونة، 2015 ، صفحة 2).

1.2.1 تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة: 1970-2020

يمكن تحليل تطور الموازنة العامة بالاعتماد على الشكل رقم (2) والذي يظهر من خلاله أن الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية سنة 1985 تميزت بتسجيل فائض في رصيد الموازنة، ما يعكس أن قيمة الإيرادات العامة تفوق قيمة النفقات العامة، ليقدّر الفائض

0.43 مليار دج سنة 1970 مقابل 6.009 مليار دج سنة 1985 ، وهو ما يوحي بوجود حالة استقرار في رصيد الموازنة، إلا أنه ما يجب التنويه له أن خلال هذه الفترة تم تسجيل وجود عجز سنة 1971 بلغ 0.022 مليار دج، سنة 1983 بعجز بلغ 4.181 مليار دج. ليتم بعدها تسجيل عجز استمر طيلة أربعة سنوات (1986-1989) ، بلغ على التوالي (4.181) مليار دج سنة 1986 ، و 8.1 مليار دج سنة 1989).

الشكل (2): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel باستعمال بيانات متوفرة على الموقع:

-البنك المركزي متوفر على الموقع <http://www.banc-of-algeria.dz>

<http://www.ons.dz> -الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الموقع

وقد تم ملاحظة وجود فائض في الموازنة العامة خلال سنتي 1990 و 1991 إذ قدر الفائض 16 مليار دج سنة 1990 و 36.8 مليار دج سنة 1991 ، في حين سجل تدهور ملحوظ للموازنة العامة اتسم باختلال متزايد في التوازن طيلة الفترة 1992-1995 ليرتفع العجز بشكل رهيب من 108.3 مليار دج سنة 1992 إلى 147.9 مليار دج سنة 1995 ، لتستطيع الجزائر بعد ذلك تحقيق فائض بقيمة 100.5 مليار دج في الموازنة العامة سنة 1996 و 81.5 مليار دج سنة 1997 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع في أسعار النفط، لكن سرعان ما تحول الفائض إلى عجز 101.5 مليار دج سنة 1998 و 11.2 مليار دج سنة 1999 وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط ما أثر بدوره على الإيرادات الجبائية.

ليتم تسجيل فائض في الموازنة العامة طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008 ، فبعد التراخي الملحوظ في السنوات السبعة على التوالي إلى غاية سنة 2007 ليصل الفائض إلى 579.2 مليار دج، ارتفع فائض الرصيد الإجمالي للموازنة العامة في سنة 2008 مع الزيادات التي عرفت سنة 2005 و 2006 ليلبلغ 835.9 مليار دج أي بنسبة 7.6 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 4.9 % في سنة 2007 ، وقد نتج الارتفاع في فائض رصيد الموازنة العامة عن الارتفاع في إيرادات الموازنة على وجه الخصوص عائدات المحروقات رغم الارتفاع الملحوظ في نفقات التشغيل، ونفقات التجهيز.

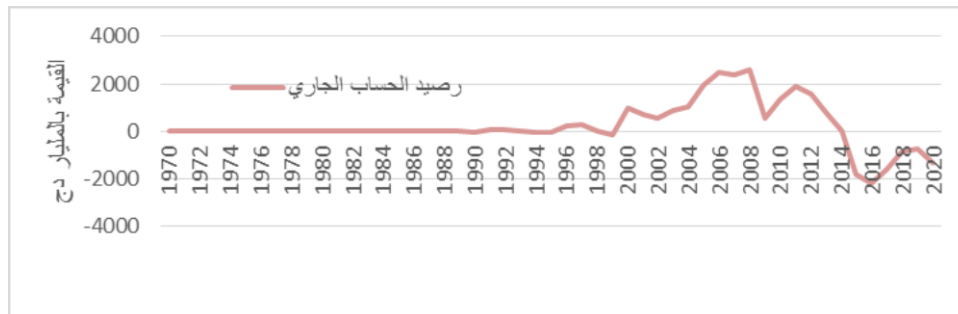
في سنة 2015 وللسنة السابعة على التوالي سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ 2553.2 مليار دج سنة 2015 ، نتج عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30 % عقب انخفاض 47 % في متوسط سعر البترول، حيث أدى هذا الانخفاض المستمر لسعر البترول 15.2% في 2016 ، إلى تراجع العجز الميزاني نوعا ما سنة 2016 ، من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15.3% في 2015 ، إلا أن عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بتمويل صندوق ضبط الإيرادات إلا بواقع 58.1% ثم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين. ليلبلغ نسبة 15.4% ، وقد تم تمويل عجوزات السنوات ابتداء من سنة 2009 إلى غاية سنة 2012 دون اللجوء إلى أي اقتطاع من مخزون الادخار المالي المودع لدى بنك الجزائر، وبالتالي تمويل العجز الميزاني في سنة 2014 و 2015 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من صندوق ضبط الإيرادات، لينخفض العجز في الموازنة العامة من 2187.4 مليار دج سنة 2016 إلى 1206.5 مليار

دج سنة (Banque d'Algérie, 2017, p. 69). وقد استمر العجز في الموازنة وصولاً لسنة 2020 بلغ 1533.4 مليار دج مقابل 1962.45 مليار دج سنة 2019.

2.2.1 تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة: 1970-2020

تقوم التجارة الخارجية للجزائر على العديد من المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بحساب الميزان التجاري، والتي بدورها تتمثل في كل من الصادرات والواردات، مما استلزم الدولة مع مطلع التسعينات على إتباع سياسات وإصلاحات اقتصادية مختلفة، ومن هذا المنطلق يمكن تحليل تطور رصيد الميزان التجاري انطلاقاً من الشكل رقم (3). يتضح جلياً أن الجزائر سجلت خلال فترة السبعينات عجزاً في رصيد الميزان التجاري دام ثمانية سنوات، ليقدّر العجز 1.224 مليار دج سنة 1970 مقابل 10.205 مليار دج سنة 1978، باستثناء سنتي 1974 و 1979 حيث تم تسجيل فائض وهو على التوالي 1.84 مليار دج، 4.376 مليار دج. بينما اتسمت فترة الثمانينيات بحدوث فائض في رصيد الميزان التجاري طيلة الفترة (1980-1989)، حيث قدر الفائض 12.129 مليار دج في سنة 1980، وصولاً إلى 1.865 مليار دج سنة 1989، في حين سجلت عجزاً بلغ 8.459 مليار دج سنة 1986 وهي السنة التي تمثل الأزمة المالية.

الشكل (3): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel باستعمال بيانات متوفرة على الموقع:

-البنك المركزي متوفر على الموقع <http://www.banc-of-algeria.dz> :

-المديرية العامة للجمارك، متوفر على الموقع <https://www.douane.gov.dz> :

كما يبين الاتجاه التصاعدي للمنحنى أن الجزائر خلال الفترة 1990-1993 استطاعت تحقيق فائض في الميزان التجاري لينتقل من 35.2 مليار دج سنة 1991 بمعدل تغطية 140.45 مليار دج إلى 34.5 مليار دج سنة 1993 بمعدل تغطية 116.82 مليار دج، وهي الفترة التي تميزت بتراجع الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات، إلا أنه ومع بداية التحرير التجاري في سنة 1994 سجل الميزان التجاري عجزاً بمقدار 15.8 مليار دج مقابل 14.742 مليار دج سنة 1995، لتتمكن الجزائر من جديد العودة إلى حالة الفائض طيلة الفترة 1996-1998 إذ وصل الفائض في الميزان التجاري إلى 36.517 مليار دج سنة 1998، بينما تم تسجيل عجز خلال سنة 1999 بلغ 130.157 مليار دج، ويرجع السبب في انخفاض العجز إلى تراجع سعر البرميل من البترول الذي انتقل من 20.4 دولار سنة 1991 إلى 16.3 دولار سنة 1993، وما صاحب ذلك من ارتفاع نسبة خدمة الدين (و دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة) علالي، 2017، صفحة 365.

تم تسجيل فائض بلغ 966.8 مليار دج سنة 2000 بمعدل تغطية وصل إلى 240.03 مليار دج، لكن سرعان ما تدهور الميزان التجاري ليتحقق كذلك فائض في السنتين 2001-2002 قدر 715.5 مليار دج سنة 2001، و 544.1 مليار دج سنة 2002 بمعدل تغطية 156.85 مليار دج، حيث شهدت الجزائر فائض في الميزان التجاري 860.2 مليار دج سنة 2003، ليستمر هذا الفائض في تزايد إلى غاية 2008 ليبلغ 2589.8 مليار دج كأعلى مستوى له طيلة هذه الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع في أسعار المحروقات إلى

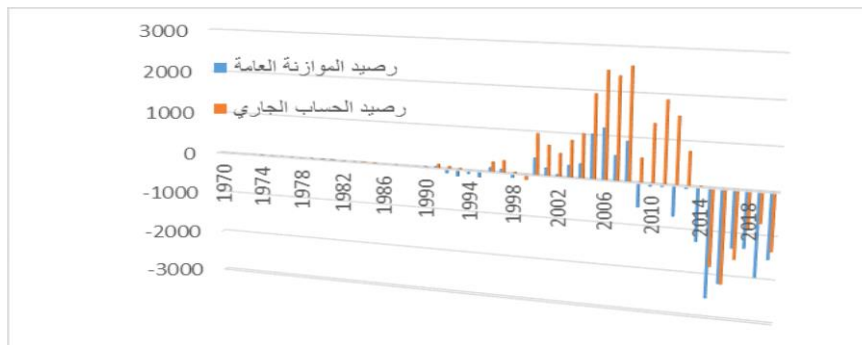
150 دولار) برايس، 2013، الصفحات. (91-92) ليتم تسجيل انخفاض في الفائض 564.8 مليار دج سنة 2009 إذ بلغ معدل التغطية 120.79 مليار دج، وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول إلى 35 دولار. وهذا ما يوضح أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالتقلبات في أسعار المحروقات. وفي سنة 2010 تمكنت الجزائر من تسجيل ارتفاع في فائض الميزان التجاري ليبلغ 1254.4 مليار دج وينتقل إلى 1890 مليار دج سنة 2011، وقد وصل معدل التغطية إلى 146.81 مليار دج سنة 2010، 155.29 مليار دج سنة 2011، بعدها تراجع هذا التحسن في الارتفاع ليحل محله انخفاض وصل إلى مستواه الأدنى (18.8 مليار دج سنة 2014)، ويرجع السبب في ذلك تخوف الدولة من الأزمة المالية إذ أخذت الاحتياطات اللازمة. أما خلال الفترة 2015-2020 عرفت الجزائر عجزا طيلة فترة ستة سنوات على التوالي، قدر 1808.9 مليار دج سنة 2015، و 2196.6 مليار دج سنة 2016، وفي سنة 2017 وصل العجز إلى 1593.3 مليار دج، واستمر العجز لغاية سنة 2020 بقيمة 1343.641 مليار دج مقابل 729.904 مليار دج سنة 2018.

3.2.1 مقارنة رصيد الموازنة العامة مع رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2020

بما أن كل من الموازنة العامة والميزان التجاري يعرفان بالعجز التوأم، لذلك كان لابد من دراسة العلاقة بين العجز والفائض في كل من رصيد الموازنة العامة والميزان التجاري من أجل التأكد من وجود حالات تربط بينهما أو عدم وجود العلاقة.

يتضح جليا من خلال الشكل أدناه أن الحكومة الجزائرية خلال فترة السبعينات حققت عجزا توأم تمثل في حدوث عجز في رصيد الموازنة 0.022 مليار دج وعجز في رصيد الميزان التجاري 1.82 مليار دج وكان سنة 1971، وفي المقابل تم تسجيل فائض توأم في سنة 1974، فائض في الموازنة 10.03 مليار دج، (1.84 مليار دج) في الميزان التجاري، بينما لم يتم أي تسجيل عجز توأم أو فائض بينهما طيلة ستة سنوات، أي خلال الفترة 1979-1985، وهو ما صاحبه ارتفاع كبير في قيمة الإنفاق الحكومي، مما انجر عنه حدوث عجز في الموازنة، كما فاقت قيمة الواردات قيمة الصادرات، وهذا بدوره أسفر عن حدوث عجز في الميزان التجاري. باستثناء سنة 1983 والتي شهدت عجزا في الموازنة العامة 4.181 مليار دج وفائض في الميزان التجاري 10.94 مليار دج بينما تم ملاحظة وجود عجز توأم في سنة 1986 12.127 مليار دج في الموازنة العامة، وقابله عجز في الميزان التجاري 8.459 مليار دج.

الشكل (4): تطور العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1970-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel باستعمال بيانات متوفرة على الموقع:

-البنك المركزي متوفر على الموقع <http://www.banc-of-algeria.dz> :

-المديرية العامة للجمارك، متوفر على الموقع <https://www.douane.gov.dz> :

-الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الموقع <http://www.ons.dz> :

كما تحقق فائض توأم في سنة 1991، ليتم بعدها تسجيل عجز توأم استمر أربعة سنوات (1995-1992)، أي بعبارة أخرى تزامن حدوث عجز في الموازنة العامة مع حدوث عجز في الميزان التجاري. إلا أن سنة 1993 شهدت عجزا 162.678 مليار دج في الموازنة العامة مقابل فائض 34.517 في الميزان التجاري. وتم ملاحظة فائض توأم خلال سنتي 1996 و 1997، وعجزا توأم خلال السنتي الموالتين

للسنتين السابقتين (1998-1999) وقد شهدت الفترة 2000-2008 فائض توأم وهي الفترة التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية بداية تنفيذ البرامج التنموية، " برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) أما فيما يتعلق بالفترة 2009-2014- تميزت الجزائر بتذبذب واختلاف بين القيم ما بين ارتفاع في بعض السنوات وانخفاض في البعض الآخر، بالنظر للمنحنى يلاحظ أن خلال هذه الفترة سجل فائض في الميزان التجاري والمقابل لنفس الفترة سجلت الموازنة العامة عجزا. لتحقق الجزائر عجزا توأم بين الميزان التجاري والموازنة العامة خلال السنوات الستة الأخيرة على التوالي، أي خلال الفترة الممتدة (2015-2020)

2. عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية

1.2. التعريف بعينة الدراسة والمتغيرات المعتمدة:

اقتصرت الدراسة على دولة الجزائر، من أجل اسقاط الدراسة القياسية والتي تهدف لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم، وقد تم اختيار المجتمع طبقا لمعيار مدى توفر البيانات الخاصة بالمتغيرات المستعملة، للفترة الممتدة من 1970-2020 ، أي (50) مشاهدة. (حيث تمثل سنة 1970 بداية تنفيذ المخططات التنموية الرباعية، وتعكس سنة 2020 آخر سنة توفرت فيها البيانات، علما أنه تم جمع الاحصائيات من التقارير المتوفرة على موقع بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، والمديرية العامة للجمارك، ويمكن ذكر متغيرات المعتمد عليها في النقاط الآتية:

□ إجمالي الإنفاق الحكومي : ويرمز له بالرمز (G) ؛

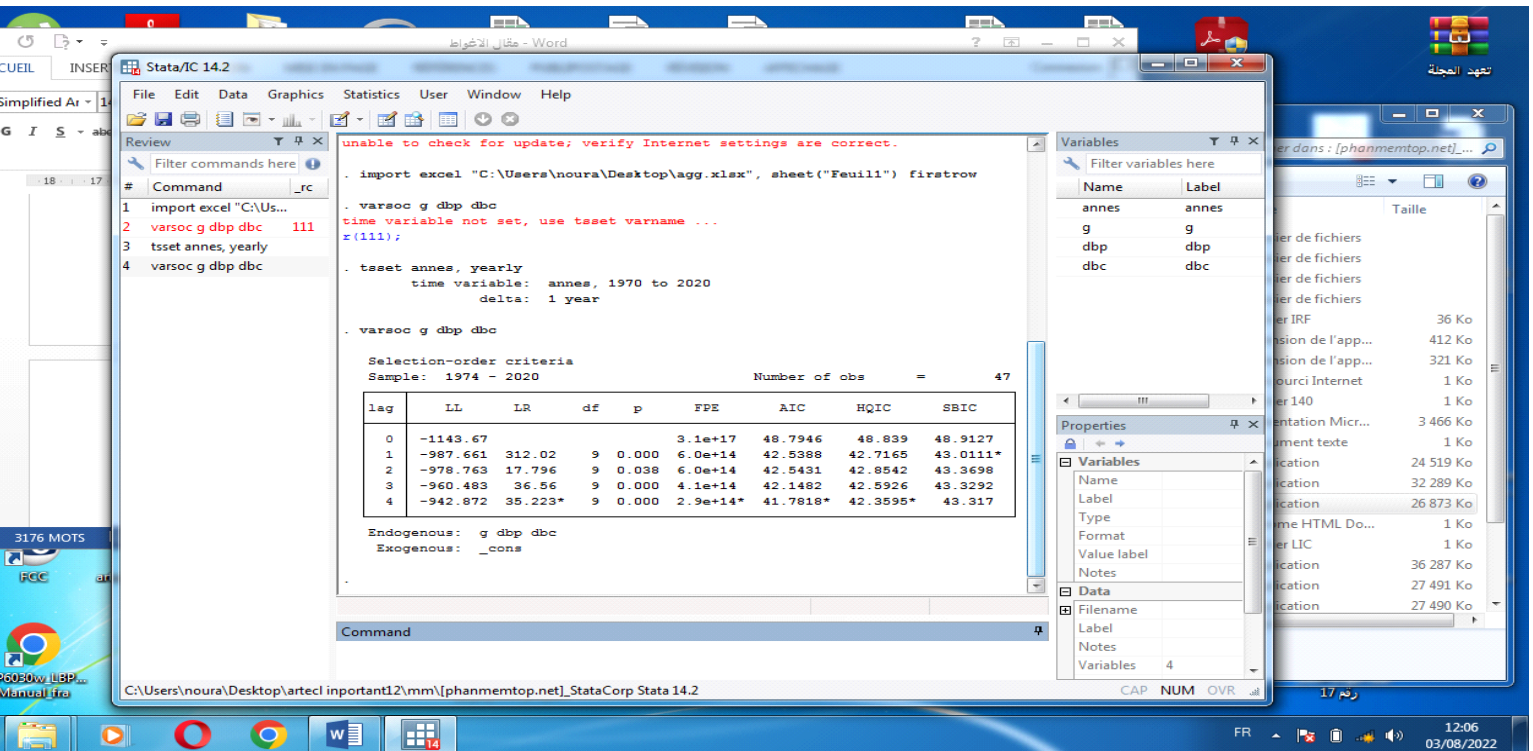
□ عجز الموازنة العامة : ويرمز له بالرمز (DBP) ؛

□ عجز الميزان التجاري : ويرمز له بالرمز (DBC).

2.2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: يمثل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية التي تركز على بيانات السلاسل الزمنية، ذو أهمية بالغة لتجنب الاستنتاجات والتحليلات المضللة والمزيفة، وتوجد الكثير من الاختبارات التي تكشف عن خواص السلاسل الزمنية، منها اختبار Augmented Dickey-Fuller والذي يعد الأكثر انتشارا، حيث تسمح هذه الاختبارات بمعرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها) قاسم و عبان، 2016 ، صفحة (24) يتضح جليا من خلال نتائج الموضحة في الملحق رقم: (1) أن القيم المحسوبة أقل من القيم المحدولة في النماذج الثلاث) بوجود الثابت، بوجود الثابت والاتجاه العام، بدون ثابت واتجاه عام، وفي هذه الحالة يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية) وجود جذر أحادي بالسلسلة (أي السلاسل الزمنية) سلسلة الإنفاق الحكومي (G) ، وسلسلة عجز الموازنة العامة (DBP) ، وسلسلة عجز الميزان التجاري ((DBC) غير مستقرة عند المستوى، وسعيا لجعل السلسلة تستقر تم إدخال الفرق الأول والذي استقرت عنده السلاسل، وهو ما توضحه نتائج القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن) السلسلة الزمنية مستقرة (عند الفرق الأول، ومنه يمكن القول أن السلاسل الزمنية لهما نفس درجة التكامل. (1)I بما أن السلاسل لها نفس درجة التكامل فإن هذا يشير لاحتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ولهذا سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك.

3.2. تحديد درجة التأخير المثلى: قبل إجراء اختبار التكامل المتزامن لابد من تحديد درجة التباطؤ المثلى، وذلك بالاستعانة بعدة اختبارات منها (AIC ; SC ; HQ)) ، وبحيث يتم اختيار أقل قيمة بين هذه الاختبارات، إذ توضح نتائج الجدول رقم (01) أن درجة التأخير المثلى هي عند P=4 والتي تمثل أقل قيمة وفقا لمعيار AIC HQ.

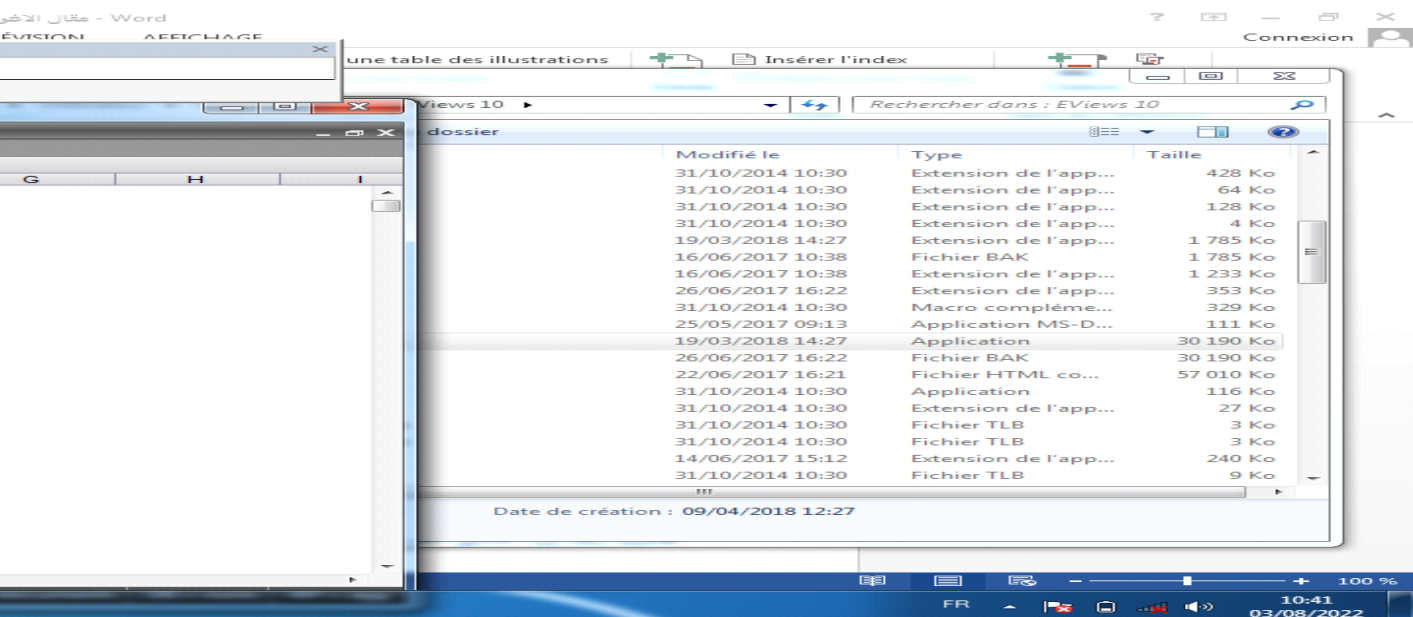
جدول رقم (01): يوضح درجة تأخير النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata.

4.2 اختبار التكامل المشترك: Johansen and Juselius بهدف التأكد من وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، تم الاستعانة باختبار جوهانسون، وذلك بالاعتماد على النتائج التي يوضحها اختبار الأثر (TraceTest) واختبار القيمة الكامنة العظمى (MaxEigenvalue)، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم (02): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

يتضح جليا من نتائج الجدول رقم (02) المتعلقة باختبار الأثر واختبار القيمة الكامنة العظمى المبينة في الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، حيث تبين أن الاحتمال المقابل لكل من $At\ most^*$; $At\ most1$ أقل من مستوى المعنوية عند 5%، في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية والتي تدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك (و قبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة)، ومنه يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الإنفاق الحكومي والعجز التوأم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المتغيرات تقترب من بعضها البعض ولا تبتعد في الأجل الطويل.

5.2 دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم: لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم، سيتم الاعتماد على كل من سببية Toda-Yamamoto لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة، بينما سيتم الاعتماد على سببية غرانجر لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الميزان التجاري، ونظرا للعلاقة بين كل من العجزين يتم أيضا الاعتماد على سببية Toda-Yamamoto لتقدير العلاقة بين العجز التوأم.

1.5.2 عرض نتائج العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة: في هذه المرحلة سيتم الاستعانة بسببية Toda-Yamamoto وهي تعد أحد الطرق التي تستعمل لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية تتجه بين المتغيرات أم لا، وبناء على ما جاء في اختبار جوهانسون والذي دل على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة، فإنه من المفترض أن تأكد نتائج السببية وفقا Toda-Yamamoto وجود علاقة بينهما. بعد تحديد الحد الأقصى لدرجة تكامل السلسلتين والتي قدرتها عند $d_{max} = 1$ ، وعدد فترات التباطؤ المثلى هي عند $k=4$ ، وعليه فإن في هذه الخطوة يتم إجراء اختبار والد المعدل لتوضيح العلاقة السببية بين المتغيرات من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (03): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto

المتغيرات	Chi-sq	Df	Prob
G لا يسبب DBP	31.74467	4	0.0000
DBP لا يسبب G	32.44631	4	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الملحق رقم (02)

فيما تعلق باتجاه العلاقة من الإنفاق الحكومي نحو عجز الموازنة العامة، بينت نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto أن هناك سببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الموازنة العامة، وهذا ما أشارت له نتائج القيمة الاحتمالية $Prpb = 0.000 < 0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الموازنة العامة، وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الموازنة العامة، هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الإنفاق الحكومي يسبب ويلعب دور هاما في التأثير على رصيد الموازنة العامة، وبالنظر للنتيجة نجد أن هذا أمر منطقي، بما أن الجزائر دولة نفطية فإن عجز الموازنة لا يكون نتيجة لتقليص الضرائب في أغلب الأحيان، إنما تعمل الزيادة في الإنفاق الحكومي وعدم تمكن الدولة من تخفيضه، إلى أحداث الزيادة ينجر عنها عجز في الموازنة في إطار استقرار الإيرادات، أي أنه عندما تفوق قيمة النفقات العامة قيمة الإيرادات العامة، تصبح الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة وهو ما يسفر عنه حدوث عجز في الموازنة العامة. فعند الاعتماد على الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإنفاق الحكومي يعتبر كأحد أدوات الاقتصاد العام بشكل عام، وبالعودة إلى الدولة الحارسة وفقا لوجه نظر الكلاسيكية التي دعت للتخفيف من الإنفاق الحكومي، عن طريق عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث وضع الكلاسيك حدود للإنفاق الحكومي على اعتبارها نفقة غير منتجة، فضلا عن دورها السلبي في مزاحمة الأفراد، سعيًا لتحقيق التوازن في الموازنة العامة) علي ناصر و عواد هادي، 2019، صفحة (4) فضلا عن ذلك فإن هناك علاقة في الاتجاه المعاكس، أي وجود علاقة تتجه

من عجز الموازنة العامة نحو الإنفاق الحكومي، والدال على ذلك القيمة الاحتمالية $Prpb = 0.000 < 0.05$ أقل من مستوى المعنوية عند 5%.

2.5.2 عرض نتائج العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وعجز الميزان التجاري: تبعا لما جاء به اختبار التكامل المشترك، حيث بين وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين، في هذه المرحلة سيتم استخدام سببية غرانجر لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات وأي منهما يسبب في الآخر، في هذه الحالة لابد من وجود على الأقل علاقة سببية بينهما، فمن المفترض أن تؤكد نتائج السببية وفقا Granger وجود علاقة بينهما، وهذا ما توضحه نتائج الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبار سببية Granger

	Obs	F-Statistic	Prob.
Null Hypothesis:			
DDBC does not Granger Cause DG	48	1.68762	0.1970
DG does not Granger Cause DDBC		5.51341	0.0074

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه رقم (4)، أكدت نتائج اختبار سببية Granger على وجود علاقة تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الميزان التجاري وهذا ما دلت عليه نتائج القيمة الاحتمالية $Prpb = 0.0074 < 0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على) عدم وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الميزان التجاري(، وقبول الفرضية البديلة) وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الميزان التجاري. (وهو ما يدل على أن التغيرات التي تطرأ على الإنفاق الحكومي تفسر التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري، فعندما تلجأ الدولة لترشيد الإنفاق الحكومي سيؤدي عن ذلك تقليص الواردات، ومنه تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات وبالتالي يتحقق فائض في الميزان التجاري .

أما بالنسبة لاتجاه العلاقة من عجز الميزان التجاري نحو الإنفاق الحكومي، فإن النتائج دلت على غياب العلاقة التي تتجه من عجز الميزان التجاري نحو الإنفاق الحكومي، وهذا ما أشارت له القيمة الاحتمالية $Prpb = 0.197 > 0.05$ ، وعليه في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على) عدم وجود علاقة سببية تتجه من عجز الميزان التجاري نحو الإنفاق الحكومي .

3.5.2 عرض نتائج العلاقة السببية بين العجز التوام: في هذه المرحلة سيتم دراسة العلاقة بين كل عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وفقا لسببية Toda-Yamamoto بعد تحديد الحد الأقصى لدرجة تكامل السلسلتين والتي قدرت عند $d_{max} = 1$ ، وعدد فترات التباطؤ المثلى هي عند $k=4$ ، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها .

جدول رقم: (05) نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto

المتغيرات	Chi-sq	Df	Prob
DBP لا يسبب DBC	20.10681	4	05<0.00
DBC لا يسبب DBP	3.074909	4	0.5454

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الملحق رقم (03)

فيما تعلق باتجاه العلاقة من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري، بينت نتائج اختبار سببية توداياماموتو وفقا لاختبار والد أن هناك سببية تتجه من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري، وهذا ما أشارت له نتائج القيمة الاحتمالية $Prpb = 0.005 < 0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على) عدم وجود علاقة سببية تتجه من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري(، وقبول الفرضية البديلة (وجود علاقة سببية تتجه من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري). (هذا ما يتوافق مع المنهج الكينزي الذي يرى أنصاره أن العلاقة تكون في اتجاه واحد، كما بينت النتائج أعلاه، وبالتالي فسروا ذلك كما يلي) ضيف و وعيل، 2020، صفحة: 49)

-تأثير عجز الموازنة على الطلب الكلي: ارتفاع عجز الموازنة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو عن طريق تخفيض الضرائب يعمل على ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج، وعليه يزداد الدخل المحلي الذي هو الآخر يعمل على أحداث زيادة في الواردات عن طريق الميل الحدي للواردات، مما ينجر عنه حدوث عجز في الميزان التجاري.

-تأثير عجز الموازنة على سعر الصرف: ارتفاع العجز الموازني نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليص الادخار العام والمحلي، ومنه ترتفع أسعار الفائدة المحلية وينجر عنها ارتفاع الطلب على العملة المحلية، وهو ما ينتج عنه ارتفاع في سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية. وعليه ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات، والسبب في ذلك أن أسعار السلع المحلية تصبح أغلى من وجهة نظر الأجانب، بينما يكون العكس فيما تعلق بالسلع المستوردة تكون رخيصة من وجهة نظر المقيمين، وهو ما ينجر عنه حدوث عجز في الميزان التجاري.

أما بالنسبة لاتجاه العلاقة من عجز الميزان التجاري نحو عجز الموازنة، فإن النتائج دلت على غياب العلاقة التي تتجه من عجز الميزان التجاري نحو عجز الموازنة، وهذا ما أشارت له القيمة الاحتمالية $Prpb = 0.5454 > 0.05$ ، وعليه في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على) عدم وجود علاقة سببية تتجه من عجز الميزان التجاري نحو عجز الموازنة.(وهذا ما يتوافق مع نظرية التكافؤ الريكاردتي التي تنص على انعدام العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة، أي أنه عندما يرتفع عجز الموازنة العامة نتيجة انخفاض حجم الضرائب لن يكون له أي تأثير على نفقات القطاع الخاص، وهو ذو أثر مؤقت سوف تزول آثاره عند عودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، وبالتالي لن يحدث أي تغيير للادخار المحلي) ضيف و وعيل، 2020، صفحة: 50)

الخلاصة:

بعد إجراء دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2020 ، وتقدير نتائجها ومناقشتها، من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتي تمحورت حول " فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 ؟"، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

-أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والتي نصت على " توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة-1970 2020"

-أكدت نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto أن هناك علاقة سببية متبادلة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة، أي أن العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي نحو عجز الموازنة والعكس، بعبارة أخرى توجد علاقة أيضا في الاتجاه المعاكس، وهذا ما يترجم صحة الفرضية الثانية التي دلت على " هناك علاقة متبادلة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 ؛

- كما بينت نتائج اختبار سببية Granger على وجود علاقة سببية ذات اتجاه وحيد بين الإنفاق الحكومي وعجز الميزان التجاري، حيث تتجه العلاقة من الإنفاق الحكومي نحو عجز الميزان التجاري، وغياب العلاقة في الاتجاه المخالف، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، التي نصت على " هناك علاقة في اتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي وعجز الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2020 ؛

-وجود علاقة سببية تتجه من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري، والتي أكدت وجهة المنهج الكينزي الذي يرى أنصاره أن العلاقة تكون في اتجاه واحد، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة والتي نصت على "توجد علاقة في الاتجاهين بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 ، وانعدام العلاقة في الاتجاه المعاكس .

بناء لما جاء في النتائج تم الخروج بجملة من الاقتراحات التي يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- يجب على الحكومة الجزائرية مراقبة القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد، وذلك بإجراء تعديلات على تدفقات الصادرات والواردات في حالة حدوث عجز في الميزان التجاري؛
- لا بد من اتباع سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي وتطبيقها بكفاءة وفعالية لغرض الحد من حدوث عجز في الموازنة العامة؛
- البحث عن الأسباب التي تؤدي لحدوث إختلالات على مستوى الهيكل الاقتصادي، وذلك عن طريق تبني سياسات مالية ملائمة مع الوضع السائد، والعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.

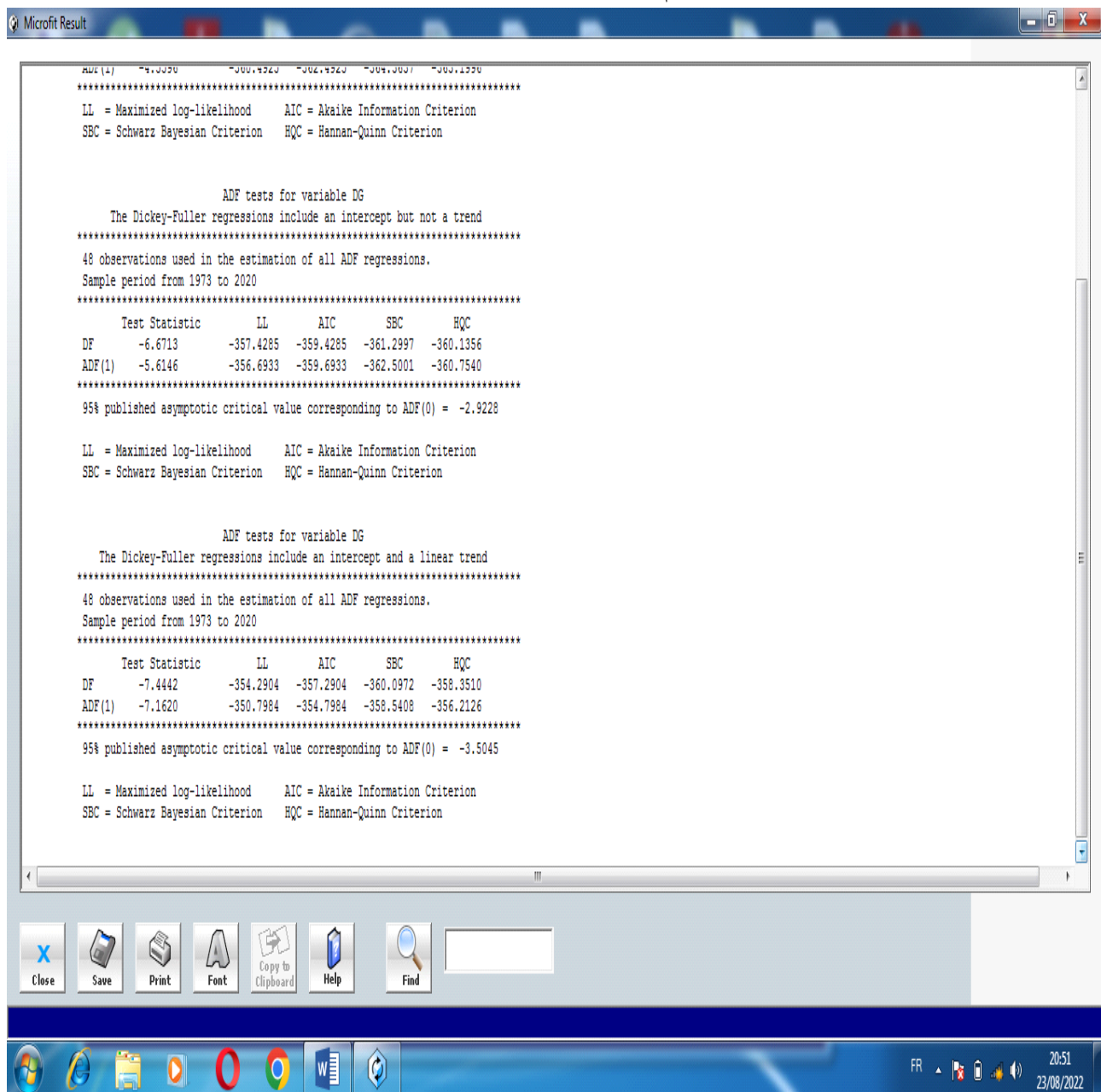
1. الإحالات والمراجع:

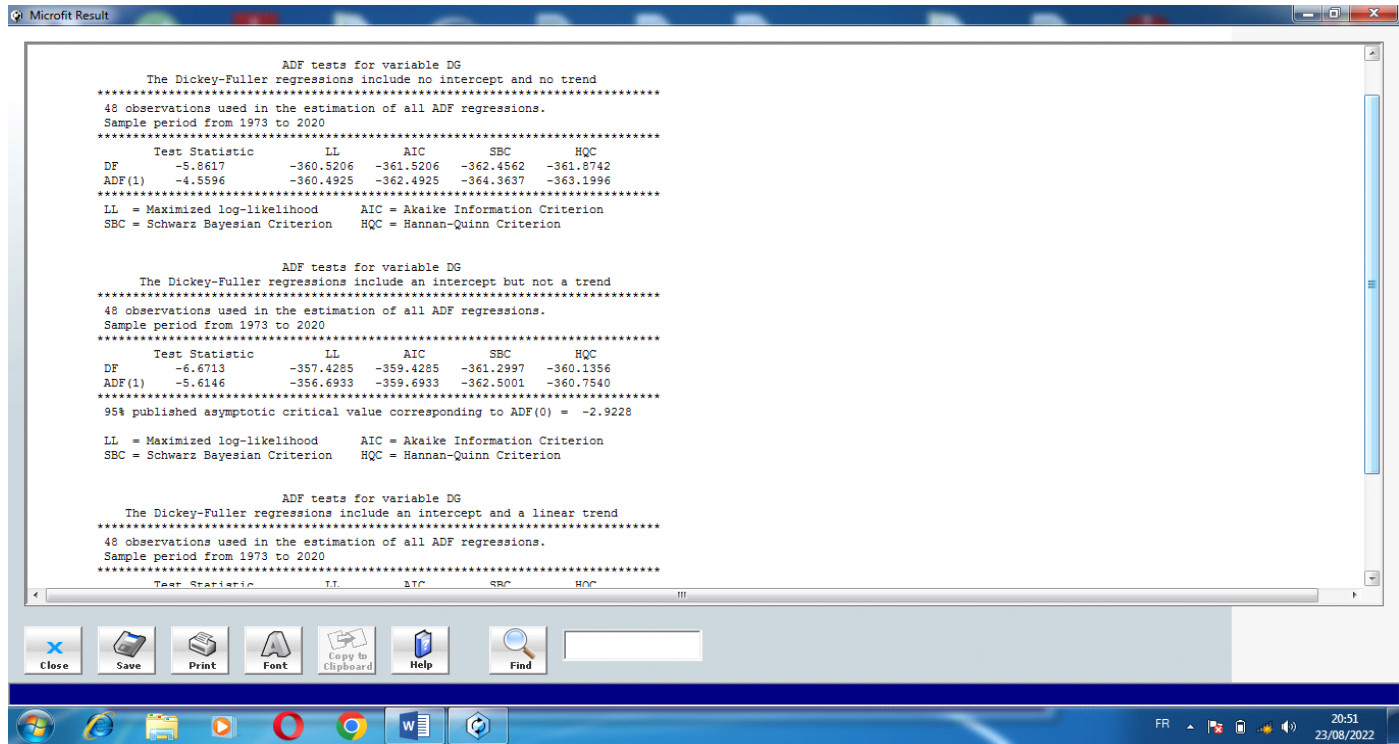
2. Banque d'Algérie. (Septemper 2017). Rapport 2016 évaluation économique et monétaire en Algérie.
3. Banque d'Algérie. (Juillet 2015). Rapport 2014 Evolution économique et monétaire en Algérie.
4. Norashida, O., Zulkornain, Y., Gul, A., & Mohd Mansor, I. (2018). Impact of Government Spending on Fdi Inflows: The Case Asean-5, China and India. International Jornal of Business and Society, Vol 19(No 2), pp. 401-414.
5. Ramachandra, N. (1993). Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh). PHD Thesis-Faculty of Commerce and Management Studies. Andhra University, Vishkhapatman, INDIA, Chapter 1.
6. أحمد ضيف، و ميلود وعيل. (2020). علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر) اختبار فرضية العجز التوام (دراسة قياسية للفترة (1990-2017) مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (2) 23 ، الصفحات 45-65.
7. الطاهر جليط ، و نور الدين بن شوفي. (2020). العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي حالة الجزائر - دراسة قياسية .-مجلة مجاميع المعرفة، (1) 6 ، الصفحات 42-57.
8. أمين تمار. (2018). اختبار سببية Toda-yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (9)، 252-266.
9. بتول مطر الجهوري، و دعاء محمد الزامل. (2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012).مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (1) 16 ، الصفحات 190-202.

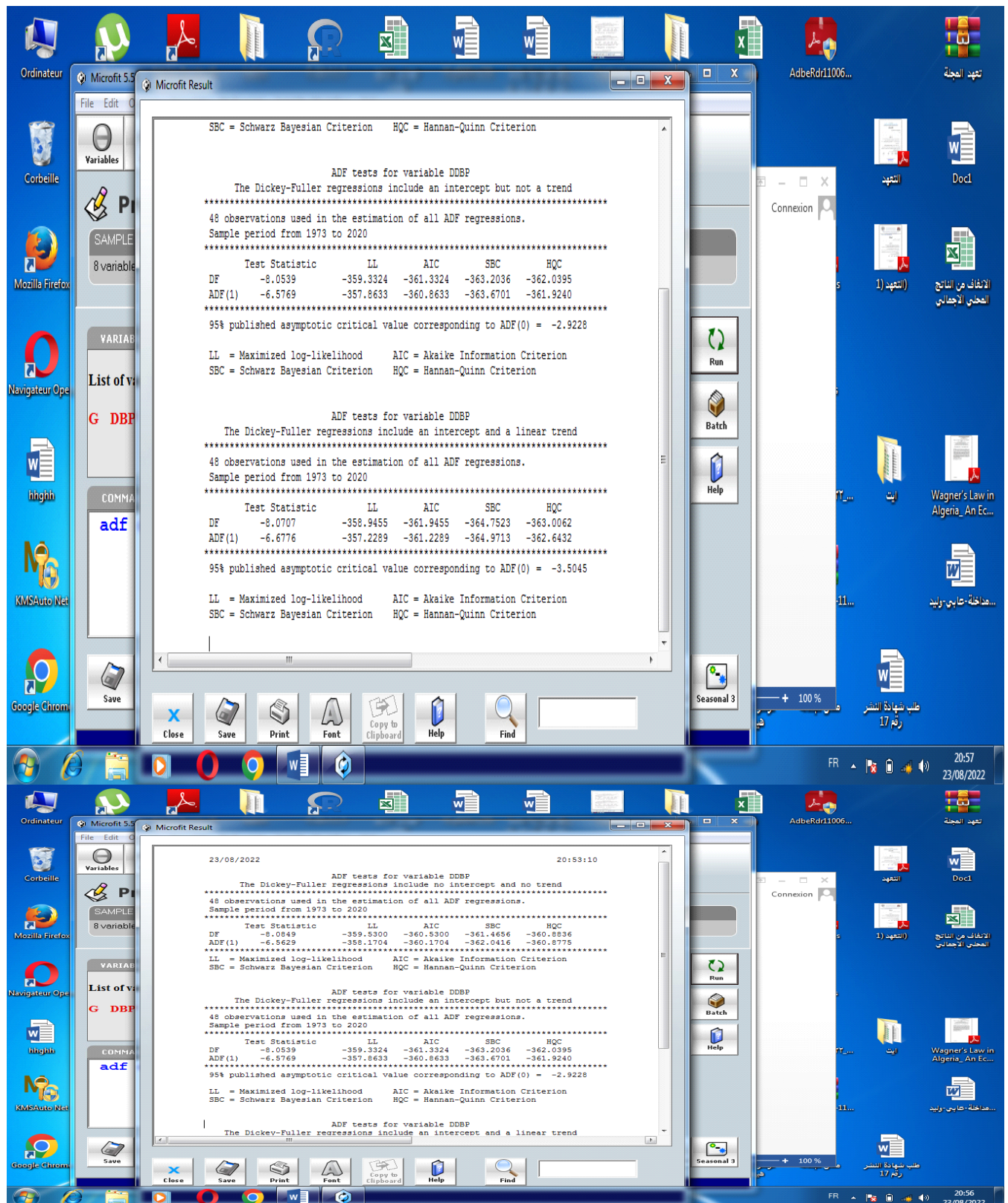
10. بنك الجزائر. سبتمبر. (2009) التقرير السنوي 2008 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
11. حمزة بن سبع. (2012). أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية) عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة، والتضخم (في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR" للفترة (1970-2010) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد كمي،) غير منشورة. (جامعة الجزائر 03 ، الجزائر.
12. خضرة عثمانية، و سمير آيت يحيى. (2019). دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال اختبار قانون فاجنر خلال الفترة (1967-2017) مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية، (12)4 ، الصفحات. 28-41
13. خليفة برايس. (2013). دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تحليل اقتصادي،) غير منشورة، . جامعة الجزائر. 03
14. سارة أحمد الشمري، و سارة محمد الدخيل. (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة-1985 (2017)المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، (11)، 1-18.
15. سامي عمر ساسي، و يوسف مخلف مسعود). ديسمبر. (2018، اختبار فرضيتي العجز التوأم والتكافؤ الريكاردى: أدلة من ليبيا. مجلة أوراق اقتصادية، (3)، الصفحات. 1-22
16. عبد الحق بدروني، براهيم بلقعة، و محمد بن مريم). أبريل. (2021) قياس أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL. مجلة مجاميع المعرفة، (1)7 مكرر، الصفحات. 393-408
17. عبد القادر شلال، و محمد هاني. (2018). العجز الموازي كألية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية للفترة-2000 2015.مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، (3)، الصفحات. 110-122.
18. عبير علي ناصر، و سالم عواد هادي. (2019). دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وفق شروط صندوق النقد الدولي بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية/دائرة الموازنة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، (48)14 ، الصفحات. 1-13
19. قادة قاسم، و شهرزاد عبان. (2016). الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، (7)، الصفحات. 13-32
20. قاسم محمد جديتاوي ، و محمد سليمان طراونة. (2015). العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، (1)2 ، الصفحات. 1-17
21. لمين بليلة. (2017). الدور التنموي للدولة: بين تدابير ترشيد الإنفاق العام وضغوط الإنفاق الاجتماعي مع إشارة إلى واقع الجزائر. مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، (1)14 ، الصفحات. 06-30
22. ماهر عمر علي، و عبد الجبار بديع عبد العزيز. (2019). تحليل وقياس العجز المزدوج في الاقتصاديات النفطية- دراسة حالة العراق للمدة (1988-2016)المجلة الأكاديمية لجامعة نورو، (1)8 ، الصفحات. 256-274.
23. محي الدين حداد، و محمد خاشعي. (2021). ترشيد الانفاق العام باتباع سياسة التقشف وأثره على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (1990-2017)مجلة التنظيم والعمل، (1)10 ، الصفحات. 38-52.
24. مختار علائي. (2017). الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (8)، الصفحات. 11-31

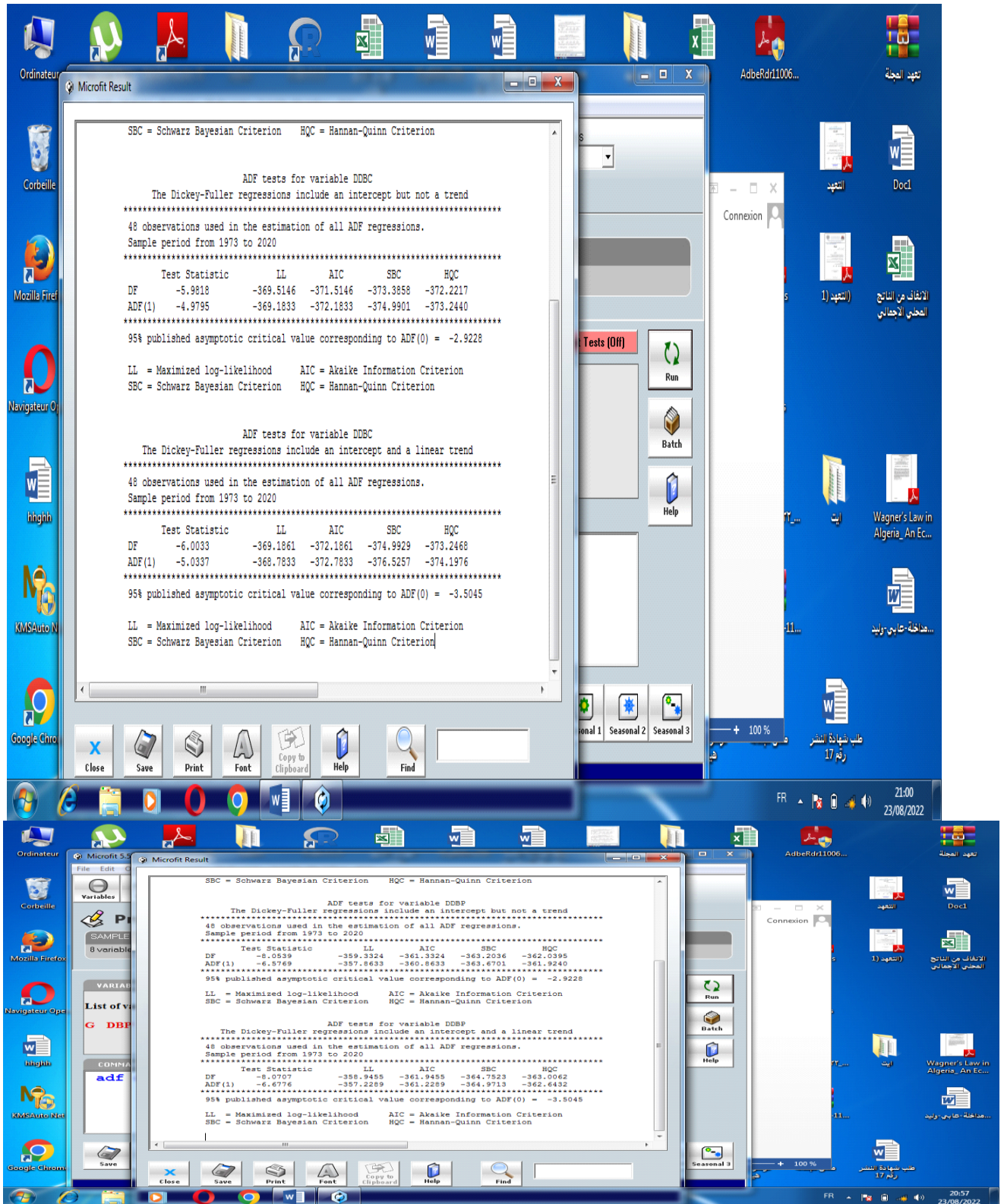
الملاحق:

الملحق رقم: (01) استقرارية السلاسل الزمنية









العامّة الموازنة وعجز الحكومي الإنفاق بين توداياماموتوا سببية اختبار: (2) رقم الملحق

EViews - [Table: TABLE06 - Workfile: AGG:Agg\]

Command

1 VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
2 Date: 08/03/22 Time: 12:33
3 Sample: 1970 2020
4 Included observations: 46
5
6
7 Dependent variable: G
8
9
10 Excluded Chi-sq df Prob.
11 DBP 31.74467 4 0.0000
12 All 31.74467 4 0.0000
13
14
15 Dependent variable: DBP
16
17
18 Excluded Chi-sq df Prob.
19 G 32.44631 4 0.0000
20 All 32.44631 4 0.0000
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42

Path = c:\users\noura\documents DB = none WF = agg

FR 21:19 23/08/2022

التجاري الميزان وعجز العامّة الموازنة عجز توداياماموتوا سببية اختبار: (3) رقم الملحق

EViews - [Table: TABLE05 - Workfile: AGG:Agg\]

Command

1 VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
2 Date: 08/03/22 Time: 08:54
3 Sample: 1970 2020
4 Included observations: 46
5
6
7 Dependent variable: DBP
8
9 Excluded Chi-sq df Prob.
10 DBP 20.10981 4 0.0005
11 All 20.10981 4 0.0005
12
13
14 Dependent variable: DBP
15
16 Excluded Chi-sq df Prob.
17 DBP 3.074909 4 0.5454
18 All 3.074909 4 0.5454
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42

Path = c:\users\noura\documents DB = none WF = agg

FR 21:01 23/08/2022